

## اقتصاد ومال

## الحكومة قبل العيد

## حفر آبار جديدة للمياه لتغطية العجز وزيادة كميات الضخ لمياه الشرب

## ٢٦ شركة صناعية عامة تعود للعمل

## الوطن

وجه رئيس مجلس الوزراء وائل الحلقي كلاً من وزارة الصحة وقاية الصبالة بضرورة مراقبة أداء الصيدليات وشركات الدواء والموزعين والتشدد مع كل جهة ترتكب المخالفات والاحتمار وعدم التوزيع بالإضافة إلى أهمية توفير حليب الأطفال في كافة الصيدليات. جاء ذلك خلال الجلسة الأسبوعية للمجلس والتي تناول فيها العديد من القضايا الخدمية والاقتصادية والتنموية وخاصة المتعلقة بواقع مياه الشرب والتحديات التي تواجه هذا القطاع بهدف تجاوز الصعوبات والمعوقات من خلال تنوع البديل من أجل تأمين مياه الشرب للمواطنين وتحقيق العدالة في التوزيع على كافة المناطق.

كما بحث واقع الأسعار في الأسواق ومدى توفير تشكيلة سلعية مناسبة تلبي احتياجات المواطنين خلال فترة العيد وخاصة ألبسة العيد للأطفال وتفعيل دور مؤسسات التدخل الإيجابي في هذا المجال.

وأشار إلى الاجتماعات النوعية التي تعقد بشكل يومي في مجلس الوزراء من أجل رسم السياسات الاقتصادية والصناعية والزراعية والتنموية المحلية والمستقبلية التي تساهم في تعزيز قدرات الاقتصاد الوطني على النماء والتطور والتي كان آخرها الاجتماع النوعي لدعم القطاع الصناعي والتعويض عن الخسائر وتنشيط أداء المدن والمناطق الصناعية والحرفية والاجتماع الخاص لوضع آليات محددة لاسترجار الأدوية والحرس على توفر كافة أنواع الأدوية في المشافي والصيدليات واجتماع لجنة رسم السياسات الاقتصادية من أجل ترشيد الإنفاق الحكومي لتعزيز ثقة الإنفاق في الأوجه المستحقة وخاصة إعادة تأهيل البنى التي الحق بها الضرر الخلية والبنية باستثمار الطاقة البديلة في الإنارة وتخفيض اعتمادات المشاريع غير الإنتاجية والقيام بعمليات التأهيل والتدريب للوزارات كافة في مراكز التأهيل والتدريب الوطنية. وبالنسبة لموضوع الشراء المركزي في الوزارات وجه الدكتور الحلقي الوزارات كافة بالاستفادة من تجربة وزارة الصحة

المتفظة بإيجاد لجنة موحدة خاصة لاسترجار الأدوية النوعية.

كما أشار إلى وجود بعض الخلل في ملف السيارات الحكومية في بعض الوزارات المتفظة بالإنفاق على الصيانة والوقود مشدداً على أهمية ترشيد الإنفاق في هذا المجال. وخاصة للمجموعة الثانية والثالثة.

ونوه الحلقي بدور البطاقة الذكية للمحروقات للسيارات الحكومية في توفير الملايين من الليرات السورية ومنع النهب مؤكداً أهمية شمولية هذه البطاقة لكافة المحافظات ما من تم توفيره خلال عام كامل بلغ ملياراً و٣٠٠ مليون ليرة سورية. وجدد رئيس مجلس الوزراء تأكيداً أن توفير مستلزمات صمود الشعب السوري من أولويات عمل الحكومة التي أتتت أنها حكومة حرب ومقاومة حقيقية على كافة الصعد بالإضافة إلى نجاح الدبلوماسية السورية الحكيمه والهادئة والتوازي مع انتصارات كبرى حقيقية يحققها جيشنا الباسل على كافة الجهات.

كما وجه وزارة الزراعة الاهتمام بالموسم الزراعي ومعالجة



كافة الأمراض التي تصيب المنتجات الزراعية وخاصة أمراض شجر الزيتون ولاسيما أن الزيتون ثروة وطنية إستراتيجية مهمة.

كما أكد الدكتور الحلقي أهمية الاهتمام بالواقع الخدمي والمعيشي لكافة المحافظات وخاصة محافظة حلب ودير الزور مشدداً على ضرورة توفير المستلزمات المعيشية الضرورية والحياتية إلى أبناء دير الزور.

وأشار إلى ضرورة الاهتمام بالواقع البيئي ومراعاة العنصر البيئي للقطاعات كافة، وخاصة الزراعة والغذائية والمحافظة على بيئة نظيفة تساهم في منع انتشار الأوبئة والأمراض وتحافظ على الجمالية الطبيعية للبيئة السورية مشيراً إلى ظاهرة الحرائق المفتعلة في بعض المحافظات مشدداً على أهمية ملاحقة كافة الجهات التي تقف وراء هذه الحرائق من أجل التوسع في مساحتهم. وقدم رئيس مجلس الوزراء التهنئة للشعب السوري بمناسبة قدوم عيد الفطر السعيد متمنياً أن يعود العيد القادم وتكون سورية منتصرة على الإرهاب وأن يعم الأمن والاستقرار فيها.

## خلل في ملف السيارات الحكومية في بعض الوزارات..

## ولجان موحدة للشراء

## محاكم جزائية تختص

## بالقضايا المالية والاقتصادية في كل محافظات القطر

## ملاحقة كافة الجهات التي

## تقف وراء الحرائق المفتعلة

وأشاد الحلقي بالصمود الأسطوري للشعب السوري العظيم الصامد والمقاوم ومقدرته على التكيف مع ظروف الأزمة من أجل استمرارية الصمود وتحقيق الانتصار. بعد ذلك قدم المهندس عمر غلاونجي نائب رئيس مجلس الوزراء لشؤون الخدمات وزير الإدارة المحلية عرضاً لواقع قطاع الخدمات وأثر تزايد الاعتداءات الإرهابية المسلحة على هذا القطاع وخاصة محطات تحويل الطاقة الكهربائية والنظ ومياه الشرب.

مشيراً إلى الجهود الحثيثة التي تقوم بها المؤسسات الخدمية والخسائر وتراجع الأداء. وقدم وزراء الكهرباء والموارد المائية والنظ جهود وزاراتهم لتجاوز الآثار السلبية للاعتداءات الإرهابية على هذه القطاعات الهامة بحياة المواطن مشيرين إلى جاهزية وزاراتهم والعمل على مدار الساعة لإعادة التخفيف من ساعات التقنين بالطاقة الكهربائية وتوفير مياه الشرب للمحافظات كافة، وخاصة مدينة حلب من خلال حفر آبار جديدة للمياه لتغطية

## المصرف المركزي والأوراق المالية لا يتابعان ميزانيات المصارف باهتمام

## مجالس إدارات بعض المصارف لا تكثرث

## بمطالب التحوط وميزانياتها تكشف الواقع

## الوطن

قيام المصارف الخاصة بالإفصاح عن ميزانياتها مجرد تقليد لا معنى له مطلقاً وإثبات ذلك أنه لا يوجد أي جهة تقوم بالاستفسار عن هذه النتائج وتسويع لجمهور المساهمين أسبائياً. هذا ما قاله خبير مصرفي فضل عدم ذكر اسمه، مبيناً أن البعض يستخدمون الأزمة كتسويق لهذا التفسير وهذه النتائج. إلا أن المنطق يقول إن من واجب مؤسسات الدولة التي تتبع لها المصارف الخاصة أن تحمي أموال الشعب وهم المساهمون والمودعون فأولهم تعتبر بالنهاية مالا عاماً ويجب الدفاع عنه والحفاظ عليه وعلى مؤسسات تعتبر عصب الاقتصاد الوطني، والواجب يتطلب حماية الاقتصاد الوطني ومؤسساته من الضياع فهي أساس في إعادة تحريك الاقتصاد الخاص به.

كما بين أنه في سياق متابعة أسواق الألبسة والأحذية تم رصد عدد من المخالفات من دوريات حماية المستهلك وبالتعاون مع وزارة التجارة الداخلية في أسواق الجسر الأبيض والحمراسوق والصالحية للألبسة.

إضافة إلى ضبط عناصر حماية المستهلك لنصف طن من المنظفات المقلدة والمغشوشة من خلال إضافة كميات كبيرة من الملح إليها موضحاً أنه تمت مصادرة الكميات المضبوطة وحجزها تمهيداً لإتلافها وحجز المواد الأولية المرافقة لها والمكثات وتم تفتيش ٣ ضبوط تونسية بحق المخالفين وتمت إحالتهم إلى القضاء بموجباً إضافية إلى حجز السيارة التي كانت تعطل على توزيع هذه المواد في الأسواق والحال التجارية.

وكان قد شد وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك حسان صفية بمناسبة الاقتراب من أيام العيد وزيادة الطلب المتراكمة مع ذلك على العديد من الأصناف والمطالبات الخاصة بمناسبة العيد وخاصة الألبسة والأحذية والحلويات على التزايد أصحاب هذه المحال بالتزليات والتخفيضات التي طلبت الوزارة إجراءها وبأن تكون هذه التزليات حقيقية وليست وهمية إضافة إلى ضرورة التزام البائعة بتداول الفواتير وهامش الربح المحدد من قبل الوزارة وخاصة فيما يتعلق بألبسة الأطفال. مؤكداً حرص الوزارة على توفير جميع احتياجات المواطنين الأساسية من المواد الغذائية والاستهلاكية الضرورية وبمواصفات ونوعية جيدة وأسعار تناسب أصحاب الدخل المحدود.

هذا ويشير إلى أن وزارة التجارة الداخلية كانت قد حددت أهم الأسباب التي تقف وراء حالة الغلاء وارتفاع الأسعار في الأسواق ومنها زيادة كلفة عمليات الشحن البحري نتيجة ارتفاع أسعار الدولار وزيادة تكلفة التأمين على البضائع وزيادة كلفة النقل البري الداخلي وارتفاع أسعار المحروقات الذي انعكس على زيادة أسعار المواد والسلع وخاصة المنتجة محلياً والخدمات المرافقة لها إضافة إلى زيادة كلفة تحويل الأموال إلى خارج بسبب العقوبات المفروضة على المصارف السورية وأنه من الأسباب المهمة الاختلاف اليومي لسعر صرف الدولار ما أدى إلى وضع هامش مجازفة لدى التجار حيث إن تغير سعر الصرف في الظروف الحالية التي يمر بها البلد أدت إلى ارتفاع أسعار كل المواد الاستهلاكية وتوقف الكثير من المعامل عن الإنتاج وغلاء المواد الأولية التي تدخل في الصناعات المحلية. إضافة إلى صعوبة وصول هذه المواد من الخارج بسبب العقوبات الاقتصادية المفروضة وارتفاع أجور اليد العاملة نتيجة التضخم الحاصل وارتفاع الأسعار بشكل عام وحالة الاختلال بين العرض والطلب نتيجة لقلّة المادة وأخيراً ارتفاع أسعار الغذاء عالياً.

## الوطن

كشفت أعضاء للجان القطاعية لمربي ومصدري الأغنام في اتحاد المصدين واتحاد غرف الزراعة عن قرارات لوزارة الاقتصاد تتعلق بتصدير ذكور الأغنام وذكر الماعز بالتنسيق مع أشخاص من خارج هذه القطاعات وليس لهم علاقة بالأغنام، حيث تصدر عبر ترتيب الاجتماعات وتنسيقها مع مصدري البيض والجلود بعيداً عن أصحاب الشأن المطلقين لهذا القطاع في مختلف المحافظات وخاصة دمشق وريفها وحماة وحلب ودرعا والسويداء.

وفي كتاب موجه إلى رئاسة الحكومة، طالب الأعضاء وزارة الاقتصاد بالعمل على اتخاذ إجراءات تساعد وتشجع على التصدير الرسمي وليس التهريب للأغنام والماعز الذي يستنزف الثروة الغنمية ويحرم خزينة الدولة من العائدات والواردات ومن القطع الأجنبي.

وطالب المربون من خلال الكتاب رقم ٨٣٩ بتاريخ ٧/٨/٢٠١٥ السماح لهم بتنظيم تعهدات القطع الخاصة بصناعات الأغنام والماعز الجبلي في المصارف مقابل تسديد مسبق للقطع الأجنبي بموجب حوات واردة إلى هذه المصارف من الخارج

رأس المال وأرصدة أخرى تتعلق بالمصارف التي تتعاظم رغم تكرار خسائر تلك المصارف لسنوات متتالية.

وهذا الأمر -بحسب المصرفي- يجب أن يعكس جلياً أن تلك المصارف لا تدرك أن إدارة المخاطر عبارة عن عملية تكامل فيها كل الإدارات ولا سيما الرقابية منها (المخاطر- الالتزام- التدقيق) وتبدأ من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا من خلال الممارسة الصحيحة للمسؤوليات والواجبات بهذا المضمار وتحديد المخاطر المحتملة، فالنتائج المعلنّة بميزانيات المصارف تعتبر مرجعية وبالتالي أداة تكشف إذا ما كان هناك ممارسة صحيحة للمسؤوليات والواجبات وإذا ما كان مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا تقوم بتحديد المخاطر وتلتزم بنظام الإدارة الرشيدة (الحوكمة) الذي يعتبر دليلاً استرشادياً ومجموعة أسس ومبادئ يجب الالتزام بها.

ويشير إلى أن تكرار تدوير القروض المصرفية وضماناتها وإعادة هيكلة القروض وجدولتها والتأخر في اتخاذ القرارات القانونية وتعاطف حجم القروض المصرفية المشكوك بتحصيلا كل هذه الأمور تظهرها الميزانيات المعلنّة لبعض المصارف، ثم تحليلها يشير بسهولة إلى نقص في دوافع المخاطر المصرفية ثم سوء السياسة المصرفية المتبعة، وهذه من مسؤوليات الإدارة التنفيذية العليا، التي تشير إلى عدم قدرة هذه الإدارات على انتقال المصرف من مشاكله إن كانت على مستوى كفاية رأس المال أم على مستوى التحصيل أو على مستوى مخاطر التشغيل. وهذا ما يشير أيضاً إلى ضعف الخبرة

بالمعمل المصرفي والاعتماد على كوابر في الإدارة التنفيذية، إختصاصاتها بعيدة كل البعد عن العمل المصرفي، في بعض المصارف، ما يؤدي إلى تعاطف الخسائر وتراجع الأداء.

هنا يسأل المصرفي: هل حقيقة أن المصرف المركزي الذي يبذل الجهود للتحوط والجهات الرقابية الأخرى لا تتدقق بنتائج الميزانيات وتقييم الإدارات التنفيذية ومدى امتلاكها للخبرة والقدرة على إدارة المصرف وسيولته؟

ليرى أن نظم العمل وضعفها تعكس مستوى الإدارة التنفيذية وهذا ما توضحه الموازونات وملفقاتها، إضافة إلى ذلك فإن ضعف الإدارة التنفيذية العليا يظهر في تحليل المصارف الإدارية وغيرها من المصارف التي تتعاظم مع تعاطف الخسائر ما يشير إلى ضعف في مجلس إدارة البنك وعدم اعتماده على خبرات وإمكانيات الإدارة التنفيذية العليا.

فتعاظم المصارف مقابل تعاطف الخسائر يشير إلى عدم مقدرة الإدارة التنفيذية العليا على رسم الأولويات ثم القيام بممارسات تعرض المصرف للخاطر.

وبرأيه، كل ما سبق يشير إلى خلل في الآلية الإدارية مع الإشارة إلى أن هذا الواقع يخص ثلث من المصارف الخاصة فقط، في حين هناك كوابر مصرفية وإدارات عليا وتنفيذية على مستوى عالٍ من المهنية تعكس في نتائج عمل تلك المصارف استراتيجياتها المستقبلية.



العجز وزيادة كميات الضخ لمياه الشرب لدمشق. بعد ذلك بحث مجلس الوزراء مشروع قانون قطع الحساب الختامي للموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١١، وتم اتخاذ الإجراءات المناسبة لاستكمال إصداره.

وبحث المجلس مشروع قانون إحداث محاكم جزائية جنائية (استئناف - بداية - صلح) تختص بالنظر في القضايا المالية والاقتصادية وذلك في كل محافظات القطر، وتم اتخاذ الإجراءات اللازمة لاستكمال إصداره.

كما بحث المجلس مشروع قانون يتضمن تعديل المادة /٥٥/ من قانون الإدارة المحلية الصادر بالمرسوم التشريعي رقم /١٠٧/ بتاريخ ٨/٢٣/٢٠١١ المتعلقة بصلاحيات نائب رئيس المكتب التنفيذي لمجلس المحافظة في جميع اختصاصات المكتب التنفيذي باعتباره مقدراً للنفقة وأمرأ للصرف والتصفية، وتم اتخاذ الإجراءات اللازمة لاستكمال إصداره.

واطلع مجلس الوزراء على مذكرة وزارة الصناعة حول رؤيتها لتنفيذ الأهداف والمهام المنوطة بها وبالجهات التابعة لها والتحديات والصعوبات والحلول المقترحة، والتي تتعلق بالواقع الإنتاجي والتسويقي والمالي والإداري.

إن المذكرة المقدمة للحكومة تتضمن رؤية الوزارة ومراجعتها للسياسات الصناعية المعتمدة بهدف تطويرها لتحاكي الواقع الجديد، بحيث تتكيف مع المتغيرات والمستجدات بشكل أفضل وبما يتضمنه ذلك من إعادة تأهيل وتشغيل الشركات المتضررة جزئياً من خلال الموارد المتاحة والدعم الحكومي والشركات العاملة في وزارة الصناعة والتي لم يلحق بها أضرار مباشرة.

مشيراً إلى أهمية اعتماد التشاكية مع القطاع الخاص بما يحقق الفائدة للصناعات الوطنية مع العلم أنه تم إعادة تأهيل ٢٦ شركة وإعمالتها للعمل والإنتاج بعد أن كانت متوقفة عن العمل بسبب الاعتداءات الإرهابية المسلحة عليها.

كما تذكر رئاسة مجلس الوزراء بعطلة عيد الفطر السعيد حيث تعطّل الجهات العامة اعتباراً من صباح الأول من شهر شوال حتى الثالث من الشهر ذاته، وتراعى أحكام الفقرة ج من المادة ٤٣ من القانون الأساسي للعاملين في الدولة بالنسبة للجهات العامة التي تتطلب طبيعة عملها أو ظروفها استمرار العمل فيها.

## وزير السياحة يشيد بـ«الوطن»: اجتماع قريب مع

## المصرف المركزي وهيئة التسليف لوضع

## مقترحات لمنع قروض للمشاريع حيز التنفيذ

## علي محمود سليمان

بين وزير السياحة بشر يازجي لـ«الوطن» أن جهد الوزارة حالياً ينصب على دعم المشاريع المتعلقة بالدولة والتي تكون ضمن نظام BOT، لتسهيل إجراءات تنفيذها، خصوصاً المشاريع التي وصلت نسبة التنفيذ فيها إلى ٩٠٪، ومن ثم توقفت. موضحاً أن المتابعة والتنسيق تتم مع مصرف سورية المركزي وهيئة التسليف لإيجاد آليات دعم المشاريع المتعثرة مالياً وخصوصاً المشاريع الإستراتيجية لكونها تخدم شريحة كبيرة من الناس.

مضيفاً إن الوزارة لا تتدخل كثيراً في المشاريع الخاصة، ولكن تتم دراسة كل المشاريع، حيث إن قسماً منها توقف عن التنفيذ والعمل نتيجة وجود المنشأة منقلقة غير آمنة، وهو ما يبرر توقفها، ولكن تم وضع آلية لتشجيع المستثمرين، عن طريق ملققي المشاريع الخاصة لتحقيق التشاكية بين رجال الأعمال والمستثمرين وتم وضع العديد من الاقتراحات والحلول.

وأشار يازجي إلى أنه في الفترة القريبة سيتم عقد اجتماع مع مصرف سورية المركزي وهيئة التسليف لوضع المقترحات التي تنشط المشاريع قيد التنفيذ، خصوصاً بعد عودة عدة مشاريع لاستكمال نشاطها بالتزامن مع عودة حركة السياحة والضغط على منشآت الإقامة والإطعام ما شجع المستثمرين على استكمال تنفيذ مشاريعها. وأشار إلى أن الوزارة تعمل بالتعاون مع مصرف سورية المركزي وهيئة التسليف لوضع مقترحات لدعم المشاريع السياحية التي توقفت خلال الأزمة نتيجة التمسر المالي.

وأوضح يازجي لـ«الوطن»، أنه خلال الأزمة تمت إعادة تأهيل عدد من المشاريع وفق المرسوم /١١/ والتي كانت تعمل في فترات سابقة من دون ترخيص، بالإضافة إلى عمل الوزارة في متابعة المشاريع القديمة والمشاريع الحديثة التي دخلت الخدمة مؤخراً. مشيراً إلى أن الوزارة وضعت خلال الأزمة ضوابط جديدة لعمل المنشآت السياحية للتأكد من التزامها بالتنفيذ واستمرار العمل، ومن ثم يتم التأكد من توقف أي مستثمر عن تنفيذ مشروعه من دون أسباب موجبة لابتد فسخ عقده بشكل فوري.

ولفت وزير السياحة إلى أن الوزارة وضعت قاعدة بيانات كاملة، ولكل مشروع على حد معرفة أسباب التأخر في التنفيذ والمعوقات التي تعترض عملها، حيث تبين أن أغلبية المشاريع التي توقفت عن التنفيذ كانت بسبب التمسر المالي كسبب رئيسي، وإحجام المصارف عن توفيره.



وطالبوا من جانب آخر بتعديل قرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم ٢٣٥ لعام ٢٠١٥ لتجاوز الصعوبات وحل المشاكل التي تعترض العمل التصديري وحتى تعود الفائدة على التصدير الرسمي وليس التشجيع على التهريب خاصة خلال هذه الفترة التي تصف بكونها فترة تصدير لذكور الأغنام وذكر الماعز الجبلي طالين بضرورة المعالجة الفورية لهذا الموضوع وخاصة أن هذه المشاكل أفرزتها مشاكل التصدير وفق الآلية المتبعة حالياً والإجراءات المتخذة بهذا الخصوص من قبل وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، حيث لم تتجاوز الصادرات إلى آلاف رأس حتى تاريخه في حين كان من المتوقع أو من المفترض تصدير حتى ٤٠ ألف رأس غنم وماعز حتى هذا التاريخ وهو يخل ضئيلاً قياساً بالصادرات من هذه المادة للعام السابق حيث وصلت صادراتها إلى ٩٠ ألف رأس، وكشفوا كذلك أن هذه المشاكل سوف تتفاقم وتكبر لأن أصحاب العلاقة معيّنون عن حضور الاجتماعات الخاصة بها لصالح مصدري البيض والجلود الأمر الذي لا تستوي معه الأمور حيث بات التهريب مفتوحاً إلى العراق وتركيا وهي نتيجة قرارات غير مكتملة وتصدر على نطاق ضيق.

كثيماً لتعهدات القطع الأجنبي مباشرة على أن يتم صرف القيمة المعادة للقطع الأجنبي الواردة إلى هذه المصارف بالليرات السورية بعد تنظيم بيان التصدير، حيث تتضمن القاب المرسل إلى رئاسة الحكومة المعالجة الفورية والوقوف على مقترحات ومطالب اللجان القطاعية التصديري ومربي الأغنام والماعز بهذا الشأن.

ويرى هؤلاء ضرورة تلبية مطالبهم بهذا الخصوص وذلك عبر تعديل قرار مصرف سورية المركزي رقم ٦١٧ تاريخ ٢٦/٤/٢٠١٥ وخاصة الفقرة التاسعة من هذه القرار لتصبح النغاية من القرار ورود القطع الأجنبي وليس الليرات السورية إلى خزينة الدولة حيث يرى هؤلاء أن هذا التعديل من شأنه أن يحقق المصلحة المطلوبة للمصدين والخزينة العامة للدولة. وكان بعض أعضاء هذه اللجان طلبوا من وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية التنسيق والتعاون مع هذه اللجان المختصة عبر إشراكهم بالقرارات الخاصة بذلك من خلال الاجتماعات التي تتناول موضوع تصدير الأغنام وإفساح المجال لهم لطرح مشاكل ومعاناة هذا القطاع على اعتبار أن أهل مكة أدري بشعابها وهم أهل الخبرة في هذا المجال وهذا العمل التصديري.